

مؤتمر نزع السلاح

رسالة مؤرخة في ٢ شباط/فبراير ٢٠٠١ موجهة من الممثل الدائم للاتحاد الروسي إلى الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح يحيل بها نص بلاغ صحفي صادر عن وزارة خارجية الاتحاد الروسي بشأن نتائج أعمال اجتماع العمل الدولي الثاني للخبراء المعني بإنشاء نظام مراقبة عالمي

أتشرف بأن أحيل وفق هذا نص بلاغ صحفي صادر عن وزارة خارجية الاتحاد الروسي، بتاريخ ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠١، بشأن نتائج أعمال اجتماع العمل الدولي الثاني للخبراء المعني بوضع نظام مراقبة عالمي لعدم انتشار القذائف وتكنولوجيات القذائف.

وأكون ممتناً لو أمكن إصدار هذا البلاغ الصحفي كوثيقة من الوثائق الرسمية لمؤتمر نزع السلاح وتوزيعه على وفود جميع الدول الأعضاء في المؤتمر والدول غير الأعضاء المشتركة في أعماله.

(توقيع): فاسيلي سيدوروف

السفير

الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى مؤتمر نزع السلاح

بلاغ صحفي صادر عن وزارة خارجية الاتحاد الروسي بشأن نتائج أعمال
اجتماع العمل الدولي الثاني للخبراء المعني بإنشاء نظام مراقبة عالمي لعدم انتشار
القذائف وتكنولوجيات القذائف، والذي عُقد في ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠١

عُقد في موسكو، في ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠١، اجتماع العمل الدولي الثاني للخبراء المعني بإنشاء نظام مراقبة عالمي لعدم انتشار القذائف وتكنولوجيات القذائف. واشترك في الاجتماع ممثلو أكثر من ٧٠ بلداً وممثلو الأمم المتحدة.

وشدد السيد جورجي ماميدوف نائب وزير خارجية الاتحاد الروسي، وهو يتحدث في افتتاح الاجتماع، على أن نظام المراقبة العالمي الذي نُظر فيه أولاً كجزء من مجموعة شاملة لمبادرات جديدة بشأن نزع السلاح طرحها الرئيس فلاديمير بوتين رئيس الاتحاد الروسي، إنما يُتصور على أنه عنصر هام من عناصر الاستقرار الاستراتيجي والتعاون الدولي الواسع النطاق. ويجب تشكيل هذا النظام بمشاركة من جميع الدول المهتمة، على نحو يكون فيه امتثال صارم لمبدأ المساواة والأمن المتساوي للبلدان، مع إيلاء ما ينبغي من الاعتبار للفوائد الاقتصادية والتقنية التي يعود بها العمل به على جميع الدول المشتركة فيه.

وأضاف أن روسيا قد طرحت في حزيران/يونيه ١٩٩٩ فكرة إنشاء نظام مراقبة عالمي كمجموعة من التدابير السياسية والدبلوماسية الرامية إلى التصدي لظهور تهديدات بالقذائف في العالم والتي يُراد بها تهينة أوضاع يقل معها على نحو متزايد الحافز للحصول على تكنولوجيات القذائف العسكرية ونشرها. وقد تمثل أيضاً الهدف من هذه التدابير في القيام في الأجل الطويل بإنشاء نظام شامل لعدم انتشار القذائف.

ويتوخى مفهوم نظام المراقبة العالمي، في جملة أمور، وضع ترتيبات دولية متعددة الأطراف مثل إنشاء آلية للإخطار بعمليات إطلاق القذائف التسيارية والصواريخ الناقلة الفضائية، بغية تزويد الدول بضمانة معززة بشأن استعمال الصواريخ استعمالاً مأموناً وغير عدواني في أوقات السلم؛ وإيجاد آلية لتشجيع الدول على نبذ امتلاك نظم الصواريخ من أجل نقل أسلحة الدمار الشامل وتقديم حوافز لها في هذا الصدد؛ وإيجاد آلية لتقديم ضمانات أمنية إلى هذه الدول؛ وإيجاد آلية للتشاور الدولي بغية حسم أوجه عدم التيقن والمنازعات والاضطلاع بزيادة تحسين نظام المراقبة العالمي؛ وإيجاد آلية لضمان الشفافية في ميدان برامج الصواريخ الناقلة الفضائية.

وقد جرى التداول بشأن هذه الأفكار والاعتبارات والاقتراحات وغيرها في هذا الاجتماع الذي اتسم بطابع عملي غير رسمي شهد مناقشات حرة وتبادلاً عريضاً للآراء. ومما أعطى وزناً خاصاً لمداولات اجتماع العمل الدولي الثاني أنه قد اشترك فيه ممثلو الدول الأعضاء في نظام مراقبة تكنولوجيات الصواريخ جميعها تقريباً،

وكذلك ممثلو إسرائيل، وإيران، وباكستان، وجمهورية كوريا، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والصين، والهند ودول أخرى ذات نفوذ.

وقد برهن اجتماع الخبراء الثاني على الدعم المتزايد من جانب المجتمع الدولي لفكرة إقامة نظام مراقبة عالمي، كوسيلة من أجل حسم قضايا عدم انتشار القذائف بأساليب سياسية ودبلوماسية واقتصادية أساساً، وليس بوسائل عسكرية.

وطالب المشتركون في الاجتماع بالمواصرة النشطة للعمل المتعلق بنظام المراقبة العالمي، بما في ذلك طرح هذه القضية أمام الأمم المتحدة. واقترح أن يبدأ العمل في هذا الصدد بإجراء بحث تدريجي لشتى الجوانب العملية لإنشاء الآليات المتوخاة في نظام المراقبة العالمي، بما في ذلك إعداد اتفاق دولي بشأن النظام المتعدد الأطراف للإخطار عن إطلاق الصواريخ. وشدد المشاركون على أهمية وضع مفهوم نظام الأمن العالمي موضع التطبيق وعلى الحاجة إلى بذل جهود لتعزيز نظام مراقبة تكنولوجيات القذائف. وقد ناقشوا في هذا السياق أيضاً مشروع مدونة قواعد السلوك الدولية لمنع انتشار القذائف التسيارية، الذي أُعد في إطار نظام مراقبة تكنولوجيات القذائف.

وعلى وجه الإجمال، فإن الاجتماع الدولي الثاني للخبراء المعني بإنشاء نظام مراقبة عالمي قد برهن على عزم المجتمع الدولي على تدعيم جهوده الرامية إلى التصدي لانتشار القذائف وتكنولوجيات القذائف في العالم، وذلك في مسعى لتحديد وتنفيذ آليات فعالة غير عسكرية لحل هذه المشكلة. وأعلن المشاركون عن نجاح الاجتماع، معتبرينه مفيداً وبنّاءً على السواء. وسيعقد الخبراء المعنيون بنظام المراقبة العالمي مزيداً من الاجتماعات في هذا الصدد.